



قواعد الإجراءات:

الخطة الأمنية الشاملة لمحافظة خوزستان

(إقليم الأحواز)

ترجمة للنسخة السرية المسرية

ترجمة:

أيوب سعيد

حميد عطية

مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث / لندن

أيار/مايو 2016

قواعد الإجراءات: الخطة الأمنية الشاملة لمحافظة خوزستان (إقليم الأحواز)

ترجمة: حميد عطية وأيوب سعيد

العنوان باللغة الأصلية/الفارسية: **وستور العمل اجرامی: طرح جامع امنیتی استان خوزستان**

صادرة عن: الجمهورية الإسلامية في إيران، وزارة الداخلية، محافظة خوزستان

التصنيف: سري للغاية

عدد الصفحات في النسخة الفارسية: 45

تاريخ آخر تعديل: خرداد 1993 (حزيران/يونيو 2014)

المراجعة اللغوية للنص العربي: د. عبد القادر نعناع

الناشر: مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث/ لندن

www.falsharq.com

تاريخ النشر: أيار/مايو 2016

الطبعة الإلكترونية الأولى

الآراء الواردة في هذه الخطة لا تعبر بالضرورة عن رأي مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث

الفهرس

3	ملاحظة المترجمين
4	مقدمة الناشر
6	المقدمة
7	أهداف الخطة
7	أهمية الخطة
8	المناطق المستهدفة
9	المخاطر والتحديات أمام تنفيذ الخطة
9	أ- المخاطر والتحديات في المجال الاجتماعي
10	ب- المخاطر والتحديات في المجال الثقافي
10	ج- المخاطر والتحديات في المجال السياسي
10	د- المخاطر والتحديات في المجال الاقتصادي
12	هـ- المخاطر والتحديات في المجال الأمني
15	الإطار التنفيذي للخطة (اللجنة التنفيذية، لجنة المحافظة، المهام الأمنية العامة)
19	آليات التنفيذ
19	أ- آليات التنفيذ في المجال الاجتماعي
22	ب- آليات التنفيذ في المجال الثقافي
33	ج- آليات التنفيذ في المجال السياسي
33	د- آليات التنفيذ في المجال الاقتصادي
40	هـ- آليات التنفيذ في المجال الأمني
42	قيادة الحرس الثوري والشرطة في المحافظة
45	ميزانية الخطة
46	تقييم الخطة
46	ملاحظات

ملاحظة المترجمين:

التزاماً منا بالأمانة العلمية وحرصنا على نقل النص على نحو محايد، عمدنا إلى الإبقاء على أسماء المدن بالفارسية كما وردت في النسخة الفارسية، مع ذكر معادلها باللغة العربية في الصفحات الأولى فقط.

مقدمة الناشر

يقدم مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث، الترجمة العربية الكاملة للخطة الأمنية الشاملة لمحافظة خوزستان (الأحواز)، والمصنفة بأنها سرية للغاية، حيث تم تسريبها من داخل وزارة الداخلية الإيرانية، وقام بإعداد ترجمتها نخبة من الباحثين العرب الأحوازيين، فيما تمت مراجعة الترجمة باللغة العربية من قبل مركز مستقبل الشرق.

وتعتبر هذه الخطة، من أخطر الخطط والاستراتيجيات الأمنية الإيرانية في التعامل مع الداخل الإيراني، حيث تعتبر دليل عمل حول منهج السلطات الفارسية تجاه الشعوب المحتلة ضمن ما يعرف بجغرافية إيران السياسية، وخصوصاً تجاه إقليم الأحواز المحتل، والذي يعتبر أكثر الأقاليم مناهضة للاحتلال الفارسي، فيما يحتفظ بهويته القومية العربية رغم مرور قرن من الاحتلال.

ومما يلاحظ في هذه الخطة، تركيزها على ثلاثة محاور رئيسة في التعاطي مع القضية الأحوازية، وهي:

أولاً: التركيز المكثف في كافة فقرات الخطة، على استعادة الحالة المذهبية في الأحواز، من خلال إعادة نشر المذهب الشيعي وتعزيز مقومات استمراره، في ظل توسع التحول المذهبي كنوع من أنواع المقاومة للمحتل. ويلحظ في الخطة تخصيصها قسماً مهماً من الموارد المالية المخصصة لها، باتجاه عمليات التبشير المذهبي ومناهضة عمليات التحول المذهبي نحو المذهب السني، والذي ارتأت فيها السلطات الإيرانية حالة خطر عالٍ على النظام الإيراني، تحت مسميات: السلفية والوهابية والتطرف والتشدد. في حين تخصص إيران أموالاً طائلة لعمليات التبشير المذهبي في الدول العربية دون أية مناهضة فعلية. وترى السلطات الإيرانية في هذا المحور، أن عمليات التحول المذهبي السني تخدم الهوية القومية العربية، والامتداد الخليجي للأحواز، وبالتالي تعزيز أواصر العلاقات بينه وبين السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة.

ثانياً: على أن محاولات الضبط المذهبي في الأحواز، قد أوكلت إلى الأجهزة الأمنية، التي شكلت المحور الثاني في هذه الخطة، حيث يلحظ ضخامة المهام الموكلة إلى الأجهزة الأمنية والاستخباراتية سواء في عمليات الضبط والتغيير والمراقبة والعبث بالتركيبة السكانية للإقليم. بل يمكننا القول إن هذه الخطة بالأساس، هي تجسيد

لاسمها "أمنية"، بحيث تقوم الأجهزة الأمنية بمتابعة كافة تفاصيل تنفيذها، سواء بشكل مباشر من قبل أفرع الباسيج، أو بشكل غير مباشر من خلال الإشراف على الأجهزة والمؤسسات الأخرى.

ثالثاً: أما المحور الثالث، وهي الأدنى اهتماماً من قبل السلطات من نظيره السابقين، فيتمثل بالوضع الاقتصادي والمعاشي داخل الأحواز، باعتباره سبباً لتدهور الانتماء الأحوازي للدولة الإيرانية، وتحول الولاء إلى خارجها، وعليه فقد أسردت الخطة جملة من الإصلاحات الاقتصادية داخل الأحواز، يلحظ فيها تداخل الشائنين الديني والأمني، بل يكاد يكون الغرض الرئيس منها، إحكام ضبط الوضع الاجتماعي والاقتصادي داخل الإقليم. يبقى الهدف الرئيس من هذه الخطة، حسب واضعيها، هو إحكام قبضة الأجهزة الأمنية على كافة مفاصل الحياة داخل إقليم الأحواز، وتسريع عملية تغيير التركيبة السكانية، من خلال استقدام مواطنين إيرانيين فرساً أو سواهم، وتوطينهم في الإقليم (الهجرة السلبية كما أسمتها الخطة)، وتقديم حزمة إغراءات تيسر لهم ذلك.

كما أن من أهدافها الرئيسية، محاصرة النشاط المقاوم السياسي والعسكري، داخل الأحواز وخارجه، باستخدام عدة وسائل (أمنية، عسكرية، قضائية، اقتصادية، ملاحقات دولية، إعلامية، دينية، ...)، بهدف تحطيم الهوية العربية التي شهدت نهوضاً قوياً في السنوات الأخيرة، وهو ما دفع السلطات الإيرانية إلى محاولة استرداك ذلك، وخصوصاً وعيها بأن الحراك الأحوازي هو حراك تحرري (انفصالي وفق وصف الخطة)، فأنتت الخطة بعد قراءة معمقة للداخل الأحوازي، ودراسة إشكالياته ومداخله الرئيسية.

وللتأكيد على أن الخطة لم تأت استجابة لمطالب إنسانية ومعاشية كما حاولت تصوير ذلك في أكثر من فقرة، نلحظ غياب مفهوم العدالة الاجتماعية أو الانتقالية، كمرحلة مصالحة بين السلطات الفارسية والشعب الأحوازي، فلم تقدم أية مبادرات صلح أو تسويات سياسية، إنما تتمثل بعض الإجراءات التي تستقى من إجراءات العدالة الانتقالية، في محاولة تعزيز الانتماء المذهبي للسلطة الإيرانية (الشعية الإمامية)، في حين تجاهلت المظالم الحقيقية الواقعة على الشعب الأحوازي طيلة القرن الفائت.

كثير هي مفردات هذه الخطة، ونحن إذ نضعها بين يدي القارئ العربي، السياسي والأكاديمي والمختص، إنما نسعى لرفد المكتبة العربية بمرجع مهم في فهم السياسة الإيرانية الداخلية ومنها الخارجية.

مركز مستقبل الشرق للدراسات والبحوث

المرشد الأعلى للثورة الإسلامية في إيران السيد علي خامنئي مُدّ ظله العالی:
"إن أهم أهداف الرؤى الاستراتيجية هي النظرة البعيدة، والتي تُطلب بناء مشاريع كبيرة وعميقة".

المقدمة

عند تنظيم استراتيجيات وخطط حكومية حيال القوميات (الأقليات القومية)، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار عوامل متعددة ومتشابكة، يمكن تلخيصها بالسجل التاريخي والمشاعر والتوجهات القومية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية غير المتوازنة، والنزعات المحلية القائمة على معايير وقيم قومية متعارضة مع الهوية الوطنية الجامعة، وبالنهاية الاعتبارات الأمنية.

حيث يجب أن تستدعي هذه العوامل اهتمام كل المسؤولين في الجمهورية الإسلامية في إيران، لينظروا في هذا الوضع بشكل شامل ودقيق وواقعي، ضمن عملية قصيرة المدى، يجري فيها توظيف كافة إمكانيات ومعلومات الدولة، بهدف وضع استراتيجيات مناسبة، فيما يقتضي تجنب التخبط والسياسات المهدّدة للوحدة الوطنية.

هدف الخطة

لا شك في أن الكثير من المشاكل السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، ترجع لمفهومين مهمين، هما: "الاقتصاد والثقافة"، اللتين أكدّ عليهما السيد المرشد خامنئي في مناسبات عديدة، وتحديداً قرار القائد الذي سمّى عام 1393 (2014) على هذا الأساس. إذ إن التنمية المستدامة في محافظة خوزستان تتطلب التطوير الاقتصادي، بالإضافة إلى ضرورة اهتمام القائمين على شؤون الثقافة والدين بتلبية المطالب الدينية والمعنوية العامة لمحافظة خوزستان، وهو ما يمثل الهدف الاساسي المتوخى في هذه الخطة، والذي يؤدي إلى ضمان الاستقرار الأمني على الصعيدين المحلي والوطني.

أهمية الخطة

يأتي هذا النص المعنون بـ "القواعد الإجرائية لخطة التنمية المستدامة لمحافظة خوزستان"، في سياق القرارات المولجة بمعالجة الخطة الأمنية الشاملة لمحافظة خوزستان، الصادرة من مجلس أمن الدولة في تاريخ 1392/7/7 (2013/9/29). وقد عولجت في هذا البحث، الاقتراحات والآراء والقرارات الصادرة فيما يخص الجدول الزمني للمشروع، وآليات التطبيق، ومصادر التمويل، ودور وزارة الخارجية، إلى جانب تحديد المناطق المستهدفة ... الخ. حيث طُرحت هذه المواضيع في اجتماع اللجنة الأمنية لمحافظة خوزستان، بحضور السيد عبداللهي (مستشار وزارة الداخلية لشؤون الأمن والشرطة)، بتاريخ 1392/7/12 (2013/10/4). وقد تمت الموافقة النهائية على خطة المشروع في اجتماع لمجلس أمن الدولة، برئاسة وزير الداخلية، السيد رحمانى فضلي، بتاريخ 1393/2/7 (2014/4/27).

وعلى هذا الأساس، يفترض أن تودع نسخة من نص "القواعد الإجرائية لخطة التنمية المستدامة لمحافظة خوزستان" بالانسجام مع طبيعة المهام، لكل مؤسسة ودائرة حكومية في المحافظة، وأيضاً يتم المحافظة عليها كوثيقة سرية تحت عنوان "الخطة الأمنية الشاملة للمحافظة" في وزارة الداخلية.

المناطق المستهدفة، وتتكون من:

- 1- الأهواز (الأحواز): حي علوي (حي الثورة)، ملاشيه، الزرقان، عين2، صياحي، دغاغله، الحائي، الباجي.
- 2- الحميدية: كل القضاء.
- 3- الباوي: كل القضاء.
- 4- كارون (كوت عبد الله): كل القضاء.
- 5- رامشير (الخلفية): كل القضاء.
- 6- آبادان (عبادان): أروند كنار (شط العرب)، جويده، ذوالفقاري، سلجه الشرقية منها والغربية (السليج)، منطقة كشتارگاه.
- 7- خرمشهر (المحمرة): حي مولوي، حي معين، حي آريا، قرى ضفتي نهر كارون (طريق الأهواز - المحمرة القديم الذي يسكنه اغلبية من منتسبي جيش تحرير الاحواز)، قرية جُدِيد.
- 8- شادكان (الفلاحية): مدن الخنافره ودور خوين، قرى جفال وأبشار وبوزي، مساكن الشهيد منتظري، قرى آل بوبالد، المحروقي، جومة سيد علوان.
- 9- ماهشهر (معشور): أحياء طالقاني وشهيد تشمران، منطقة شريفني وكاريابي، منطقة صباغان في مدينة ميناء إمام خميني.
- 10- شوشتر (تستر): أحياء أنديشة وعَلْمُ الهدى، ونواحي الشعبية وميان آب.
- 11- شوش (السوس): مدينة شاوور، ناحية شاوور، منطقة عموم كعب، فتح المبين (تحديداً: الشيوخ المنتسبون لجيش تحرير الاحواز بالعراق سابقاً).
- 12- دزفول (القنيطرة): أحياء خبير، سيد نور، الشهيد بهشتي، أمير المؤمنين (ع).
- 13- هفتكل (جر السبع): ناحية رغيوة.
- 14- دشت آزادكان (منطقة سهل ميسان): مدينة البسيتين، شماريه، عبلة، بيت مخيمر، قرية الفنيخي، مدينة كوت سيد نعيم، مناطق الخليج وحسن كريم، مدينة ابوحميطة، ناحية غير، بيت حجي جراح، مدينة سوسنكرد (الخفاجية): حي أباندر، حي الخزعلية، قرى الحجية والشريعتي.
- 15- هويزه (الحويزة): مدينة الرفيع (ناحية الغدير)، منطقة أهل الجرف، منطقة الكوت.

المخاطر والتحديات أمام تنفيذ الخطة الأمنية الشاملة لمحافظة خوزستان

أ- المخاطر والتحديات في المجال الاجتماعي:

- قابلية الضواحي وأحزمة المدن لإفراز أزمات اجتماعية نتيجة حالة الامتعاض الاجتماعي الواسعة.
- حالات التمرد ذات الطابع القومي في الضواحي والمناطق المرشحة للانفجار، ومنها: الأهواز، وأقضية سوسنكرد (الخفاجية)، شادكان (الفلاحية)، شوش (سوس)، شوشتر (تستر)، آبادان (عبادان)، خرمشهر (المحمرة)، ماهشهر (معشور)، حميدية، الباوي، كارون (كوت عبد الله)، رامشير (الخلفية).
- انتشار النزاعات المسلحة، وحالات عدم الاستقرار الأمني في مدينة الأهواز وضواحيها.
- ظاهرة الفقر والحرمان في المناطق المختلفة في الأهواز والأقضية الأخرى، خصوصاً مناطق الضواحي المرشحة لخلق أزمات.
- تقادم مستوى عدم الاستقرار الأمني (السطو المسلح، الاغتصاب، الاحتيايل، الاعتداء، القتل، الاختطاف، المشاجرات في الطرق... إلخ)، في الأهواز والمدن الكبيرة في المحافظة.
- استغلال الإنترنت من قبل المعارضين في المناسبات الخاصة من مثل: 26 فروردين (15 نيسان/إبريل)، شهر رمضان، عيد الفطر وعيد الأضحى.
- الأزمات والمشاكل ذات الطابع العقائدي والثقافي ... الخ، في الإعلام المرئي والمكتوب.
- تخطيط الجماعات المناوئة للثورة في المجال السياسي، بهدف استثمار ظواهر الحرمان والسخط الاجتماعي بين القوميات.
- وجود نسبة عالية من البطالة والإدمان بين صفوف الشباب، لاسيما في المناطق المحرومة.
- ضعف أداء المؤسسات الخدمية، كدائرة المياه والمصارف الصحية والبلديات ... الخ.
- دور المحسوبية وعدم الالتزام بالمعايير المهنية في عملية التوظيف، على مستوى المناصب المهمة في المحافظة، واستبعاد الكفاءات العالية.
- الضعف الجدي في عمليات إعادة إعمار المدن والقرى الحدودية المتضررة من الحرب، بالإضافة إلى عدم توفير الإمكانيات اللازمة للهجرة العكسية.
- اتساع النشاطات المضادة للثورة داخلياً وخارجياً في الإنترنت.

ب- المخاطر والتحديات في المجال الثقافي:

- الشعور بالحرمان والتمييز لدى عموم فئات المجتمع في المناطق المستهدفة، بالمقارنة مع المحافظات الأخرى ودول الخليج الفارسي (العربي).
- النشاطات الثقافية غير المرخصة قانونياً (الرابطة الشعرية أنموذجاً).
- انجرار بعض الناشطين القوميين (الكُتّاب) إلى فخ الإضرار بالنظام وخلق توجهات معارضة.
- اتساع دائرة مشاهدي القنوات الفضائية المعارضة للنظام، وذلك بتأثرهم بالأفكار القومية والتحول المذهبي.
- ازدياد مستخدمي الإنترنت وما تبعه من تفاقم التحديات الثقافية في سياق الحرب الناعمة.

ج- المخاطر والتحديات في المجال السياسي:

- عدم توفر إمكانية تكوين مطالبات نقابية، وذلك نتيجة التعامل الأمني والسياسي إزاء أية مطالبات نقابية.
- نشاط المجموعات المعارضة في الداخل والخارج، بغية طرح القضية على الصعيد الدولي ومحاولة استجلاب حماية دولية.
- استغلال وسائل الدعاية في الداخل والخارج من قبل المجموعات المعارضة للثورة، لترويج الأفكار الانفصالية والفدرالية.
- عدم إتاحة إمكانية الاحتجاج في صيغ قانونية وسلمية مختلفة.

د- المخاطر والتحديات في المجال الاقتصادي:

- تأثير العقوبات على الاقتصاد الكلي والجزئي في المحافظة، وما أفرزته من آثار سلبية: من سوء الوضع المعيشي، وتدني في مستوى الأداء الكلي في الإدارات والمجالات الصناعية والتجارية والاقتصادية ... الخ.
- حالة التردّي في الصناعات والشركات الكبرى، كشركة النفط والسدود ومحطات توليد الكهرباء.
- السخط الاجتماعي العام المؤدي إلى تعقيد الوضع المعيشي.

- الاختلاسات المالية الكبرى في المؤسسات الحكومية، كالبنوك وصناديق التأمين وإدارة الجمارك والشركات الصناعية والإنتاجية ... الخ.
- الإخلال بالمنظومة الاقتصادية، عبر حالات النصب المالية الكبرى تحت عناوين الشركات الهرمية ... الخ.
- المشاكل الناجمة عن كيفية ترشيد المساعدات المالية الحكومية للمواطنين.
- التدخل غير المشروع من قبل جهات غير رسمية، بهدف التلاعب بعمليات التنصيب والعزل في المناصب ذات الطابع الاقتصادي الهام.
- الضعف الإداري في الصناعات المهمة.
- المشاكل والقضايا المرتبطة بمطالب الهيئات النقابية، بالإضافة إلى عوائق التحويلات المصرفية فيما بين المؤسسات ذات العلاقة بالقضايا العمالية.
- الإضرابات والاحتجاجات العمالية في القطاع الصناعي.
- التحديات التي تواجه خصخصة الصناعات الكبرى.
- المعضلات والمشاكل المرتبطة بتفعيل الأسواق الحدودية.
- عدم تخصيص مصادر مالية كافية لدعم الشركات المفلسة أو المرشحة للإفلاس (حيث أنّ تكوين شبكة تنسيق بين المسؤولين التنفيذيين والبنوك والمدراء وأصحاب الأسهم في الشركات المذكورة، يؤدي إلى خفض نسبة البطالة والسخط العام).
- تدمير مساحات زراعية واسعة بواسطة نفايات شركة قصب السكر.
- تعدد مسؤوليات أعضاء اللجان وفرق العمل الاقتصادية، وترشيحهم مختصين غير أكفاء.
- تداخل المهام والمسؤوليات، نتيجة قصور القوانين.
- انتقاد النظام الإداري لثنائية التشجيع والمعاقبة ضمن أطر قانونية رقابية، تهدف إلى الحد من المستوى البيروقراطي.
- الأزمات الخفية في إدارة الاقتصاد.

هـ- المخاطر والتحديات في المجال الأمني:

- تكمن أهمية محافظة خوزستان في محاذاتها للعراق من ناحية الغرب، ودول الخليج الفارسي من جهة الجنوب. حيث يتجلى ذلك في المدن الحدودية للمحافظة (آبادان، خرمشهر، شادكان، شوش، دشت آزادكان، ماشهر، هندیجان-الهنديان-، هويزه). هذا بالإضافة إلى وجود احتياطات نفطية وصناعات بتروكيماوية هامة. فالحضور العسكري والاستخباراتي الأجنبي المجاور للمحافظة، وتهريب الأسلحة، إلى جانب بعض التحديات الأمنية الأخرى، تجعل مهمة ضبط وحفظ الحدود ذات أهمية خاصة.
- تعتبر التوجهات "القومية والانفصالية" (قبل وخاصة بعد الثورة)، وظاهرة "التحول المذهبي من التشيع إلى الوهابية" (خاصة في السنوات الأخيرة)، من أهم التحديات الأمنية التي أدت إلى تداعيات خطيرة على الصعيدين المحلي والوطني. مما يستدعي الانتباه إلى خطورة اضطلاع المخابرات الغربية والعربية عبر عناصرها المحلية، بإدارة مشروع التحول المذهبي في الإقليم.
- تتابع الجامعات المعادية للثورة في الداخل والخارج رصدها للأوضاع في سورية، بهدف تحريك المناطق العربية في محافظة خوزستان. لذلك، تسعى هذه المجموعات إلى تعزيز قدراتها وإمكانياتها بغية إحداث أزمات في ظروف طارئة. لذلك، تعتمد مجموعات الخارج تحت إشراف المخابرات الغربية والعربية، إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- محاولة استنزاف الدولة من خلال الأعمال التخريبية في محافظة خوزستان.

2- تقوية النشاط الوهابي والسلفي التكفيري في المحافظة.

3- تكوّن علاقات عميقة بين المجموعات المعادية في الخارج ومنظمات حقوق الإنسان والدول الداعمة

لها، لتسليط الضوء على موضوع ما أطلقوا عليه: احتلال الأحواز (محافظة خوزستان).

ويمكن إجمال أهم المخاطر الأمنية بالتالي:

- خلق تحديات على مستوى الوحدة والهوية الوطنية.
- ساهم ازدياد نسبة الحرمان والشعور به في محافظة خوزستان بالمقارنة مع باقي المحافظات وبعض الدول العربية المجاورة مثل الكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، في تقوية تأثير دعاية العناصر

المعادية للثورة والدول الأجنبية في مجال الحرب النفسية ضد نظام الجمهورية الإسلامية المقدّس على المستويين المحلي والاقليمي.

- تفاقم حدة التناقضات القومية في المحافظة نتيجة النشاطات ذات الصبغة القومية في الخارج.
- ازدياد النشاطات المهذّدة للأمن القومي، فيما يخص الانحرافات المذهبية والعقدية، وما تسبّبه من تداعيات اجتماعية خطيرة.
- ارتفاع السخط العام فيما يتعلق بالخدمات العامة في مختلف المجالات.
- ازدياد مستوى تعارض أنشطة منظمات المجتمع المدني مع ضرورات الأمن القومي.
- التملل المجتمعي الناجم عن المشاكل المرتبطة بالوضع المعيشي والتضخم في الأسعار ... الخ.
- وجود أنشطة استخباراتية لدول معادية في محافظة خوزستان.
- نشاطات وزيارات الأجانب لإيران عبر محافظة خوزستان.
- النشاط المشبوه التابع للمخابرات الإسرائيلية والأمريكية في الشركات والمرافق الاقتصادية المهمة ضمن المحافظة.
- التعاون في الحقول العلمية والبحثية والثقافية والمجتمعية مع الجهات الأجنبية، في إطار ندوات ومؤتمرات علمية.
- أنشطة المجموعات السياسية المعارضة للجمهورية الإسلامية في دول الخليج الفارسي (العربي)، خاصة في العراق والكويت، وأثرها في أوضاع محافظة خوزستان.
- تأثير الوجود العسكري والاستخباراتي للدول المعادية (أمريكا، بريطانيا، إسرائيل) في المنطقة، تحديداً في العراق والكويت، في محافظة خوزستان.
- تأثير نشاط الحركات الوهابية والسلفية في جنوب العراق، في أوضاع محافظة خوزستان.
- وجود الأجانب في المحافظة (خصوصاً الأفغان)، حيث يمثل السنة النسبة الأكبر منهم، ما يتيح لهم القيام بدور سلبي في الأوضاع السورية والعراقية، فضلاً عن محافظة خوزستان.
- انعدام وجود نظم معلوماتية وتقنية توفر إشرافاً استخباراتياً شاملاً على المعبرين الحدوديين: الجذابة والشلمجة.

- عبور الشاحنات العراقية المحملة بالمشنقات النفطية القادمة من إقليم كردستان العراق عبر محافظة خوزستان، وضرورة مراقبة السائقين ومرافقيهم.
- أدى القصور القانوني فيما يتعلق بعلاقة جهاز المخابرات بحرس المنشآت، إلى إضعاف فاعلية الأخير في التصدي للتحديات المحيطة، بما في ذلك تجاوزات المدراء.
- لعبت حالة الغموض القانوني فيما يتعلق بمحددات التزكية، دوراً مساعداً في نجاح جهاز المخابرات في منع توظيف العناصر غير المرغوبة في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية. ولكن في الوقت الراهن، لا يجري الالتفات من قبل بعض المدراء العاميين إلى معايير التزكية بمعناها الإيديولوجي، عند تعيين موظفين في مرافق هامة على مختلف الأصعدة.
- نقص الإمكانيات والتقنيات التي تساعد على دراسة الملفات الاقتصادية، كنظم تسجيل الوثائق الرسمية، والحسابات المصرفية ... الخ.
- انعدام إمكانية الوصول إلى الوثائق والعقود الاقتصادية الكبرى العائدة إلى بعض الشركات، نتيجة انعقادها في العاصمة.
- غياب نصوص قانونية تحدّد طبيعة التعامل مع التيار الوهابي الجديد وقياداته.
- قيام أطراف إقليمية مخابراتية بما فيها السعودية والإماراتية والكويتية، بتجنيد مواطنين من محافظة خوزستان عبر أسلوب الترهيب ولغايات تخريبية.
- ضخامة حجم تهريب الأسلحة والمخدرات والمنتجات المناقضة للثقافة الإسلامية كالمشروبات الكحولية، عبر الحدود البرية والمائية لمحافظة خوزستان. حيث أن أهم منافذ التهريب الجغرافية، تشمل مدن: هنديةجان، خرمشهر، آبادان، ماهشهر، بندر امام خميني، جوئبده، جزابة وشادكان، بالإضافة إلى قضاءي ديلم وكناوة التابعين لمحافظة بوشهر.
- الفشل في تنفيذ خطط ضبط الحدود.
- تجاوز عدد السجناء أربعة أضعاف القدرة الاستيعابية للسجون في محافظة خوزستان. فبينما تتمثل قدرة سجون المحافظة اسماً على استيعاب 3400 سجين، يبلغ عدد المساجين 14500.
- احتجاز السجناء السياسيين وسجناء الجرائم المنظمة مع باقي السجناء.
- نفي سجناء الجرائم الأمنية والعنفية إلى سجون المحافظة، بدون الالتفات إلى كثرة عدد السجناء الجنائيين في سجون المحافظة، وعدم وجود مركز احتجاز أمني.

الإطار التنفيذي للخطة

- يقوم "المجلس الاستراتيجي لمحافظة خوزستان" برئاسة النائب الأول لرئيس الجمهورية، بالإشراف على مسار تنفيذ الخطة. حيث يتكون هذا المجلس من:
- النائب الأول لرئيس الجمهورية (أميناً عاماً).
 - وزير الداخلية (نائباً).
 - وزير الاستخبارات.
 - القائد العام لقوات حرس الثورة الإسلامية.
 - مدعي عام الجمهورية.
 - مستشار وزير الداخلية للأمن والشرطة.
 - قائد شرطة الجمهورية الإسلامية في إيران.
 - رئيس مؤسسة الإذاعة والتلفزيون للجمهورية الإسلامية.
 - محافظ خوزستان.
 - الوزارات والمؤسسات ذات الصلة بموضوع الخطة.

ملاحظات

يلتئم "المجلس الاستراتيجي لخوزستان" مرة كل ستة أشهر، يقوم المحافظ خلاله بعرض تقريره حول كيفية تطور العمل، وأهم الصعاب والتحديات التي تعيق عملية التنفيذ. ويتولى أمين سر مجلس أمن الدولة (التابع لوزارة الداخلية)، رئاسة "الهيئة المركزية للخطة".

وقد تجري دعوة أي من الوزراء، وفقاً لجدول أعمال الجلسة المحدد، إلى اجتماعات "الهيئة المركزية للخطة". وعليه، تلتزم الأمانة العامة للمحافظة بإرسال تقارير دورية حول المواضيع المرتبطة بالخطة الأمنية إلى "الهيئة المركزية للخطة" في طهران.

الهيئة المحلية للخطة

تتكون "الهيئة المحلية للخطة" التي يرأسها المحافظ، من شخصيات ولجان متعددة ومختلفة. حيث تضم:

- محافظ خوزستان.
- مستشار المحافظ للأمن والشرطة (سكرتيراً للهيئة المحلية).
- مستشار المحافظ للشؤون السياسية والاجتماعية.
- مستشار المحافظ لشؤون العمران.
- مستشار المحافظ لشؤون التخطيط.
- مدير جهاز مخابرات المحافظة.
- قائد الحرس الثوري للمحافظة.
- قائد حرس حدود المحافظة.
- قائد شرطة المحافظة.
- قائد المنطقة العسكرية لجنوب غرب آجا.
- رئيس المحكمة العليا في المحافظة.
- شخصيات أخرى حسب ما تقتضيه الضرورة.

المجلس الاستشاري

يتكون من مجموعة شخصيات مستقلة ومختصة في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ويجري

تعيينهم من قبل رئيس الهيئة المحلية للخطة.

وتتولى لجان ثلاث منبثقة عن الهيئة المحلية للخطة، عملية التنفيذ والإشراف، وهي:

أ- اللجنة الأمنية:

- مستشار المحافظ للأمن والشرطة (رئيساً للجنة).
- مدير استخبارات المحافظة.
- مدير دائرة الشؤون الأمنية في المحافظة.
- قائد الحرس الثوري للمحافظة.

- قائد شرطة المحافظة.
- مدعي عام الأهواز.
- قائد المنطقة العسكرية لجنوب غرب آجا.
- قائد حرس حدود المحافظة.
- شخصيات أخرى حسب الضرورة.

ب- اللجنة السياسية-الاجتماعية:

- مستشار المحافظ للشؤون السياسية والاجتماعية (رئيساً للجنة).
- مدير مخابرات المحافظة.
- مدير دائرة الشؤون السياسية في المحافظة.
- قائد الحرس الثوري في المحافظة.
- رئيس جامعة الشهيد تشرمان في الأهواز.
- المدير العام للتربية والتعليم في المحافظة.
- مندوب الولي الفقيه في جامعات المحافظة.
- رئيس الإذاعة والتلفزيون في المحافظة.
- المدير العام للرياضة والشباب في المحافظة.
- المدير العام للأوقاف والشؤون الخيرية في المحافظة.
- المدير العام للثقافة والإرشاد في المحافظة.
- رئيس مؤسسة الدعوة الإسلامية في المحافظة.
- رئيس سجون المحافظة.
- شخصيات أخرى حسب الضرورة.

ج- لجنة العمران والتخطيط:

- مستشار المحافظ لشؤون العمران (رئيساً للجنة).

- مدير التخطيط في المحافظة.
- مسؤول شؤون القرى في المحافظة.
- مدير دائرة الشؤون الأمنية في المحافظة.
- المدير العام لهيئة الطرق والاعمار.
- رؤساء الأقسضية المعنيين (حسب مقتضيات كل اجتماع يدعى رئيس القضاء-القائمقام المعني).
- رؤساء بلديات المدينة (حسب مقتضيات كل اجتماع يدعى رئيس البلدية المعني).
- رئيس مؤسسة الصناعة والتعدين والتجارة في المحافظة.
- المدير العام لمنظمة العمل والتعاون والرعاية الاجتماعية.
- باقي المدعوين حسب الضرورة.

مهام الهيئة المحلية للخطة

بعد أن يتم إعلام السكرتارية بالخطة كاملة، على السكرتارية أن تخبر وتشرح للمؤسسات والمرافق الحكومية المعنية بالمسؤوليات المناطة بها. حيث يقع مقر السكرتارية في دائرة شؤون الأمن والشرطة في المحافظة. وتتعدّد وظائف السكرتارية كالآتي:

- دراسة القضايا والأمور المرتبطة بمهام كل الأعضاء والمسؤولين في الخطة.
- إعداد بطاقات دعوة لكل مسؤولي الخطة، مرفقةً بمسودة جدول الأعمال لكل إجتماع، وإرسالها للأعضاء بعد تأييد الرئيس.
- إعداد وكتابة مسودة للقضايا والأمور المطروحة بجدول الأعمال.
- التعاون والتنسيق لإقامة الاجتماعات، وتحديد القضايا المرتبطة بأولويات الخطة.
- إعداد محضر الاجتماعات والقرارات المتخذة، وإرسالها للأعضاء المعنيين.
- متابعة مسار تطبيق القرارات، وإبلاغ المسؤولين بالأمور المتعلقة بها.
- عقد اجتماع على مستوى المحافظة كل خمسة عشر يوماً، بهدف مراجعة ومراقبة تنفيذ القرارات الصادرة.
- على سكرتارية المحافظة إرسال تقارير بشكل مستمر حول الإجراءات والقضايا المرتبطة، إلى سكرتارية الهيئة المركزية للخطة.

آليات التنفيذ

جرى تصنيفها في خمسة مجالات، اجتماعية وثقافية وسياسية واقتصادية وأمنية.

أ- آليات التنفيذ في المجال الإجتماعي:

1/أ: التطوير العمراني للمناطق الهامشية في المدن:

- 1- تحديث البنايات والمرافق المدنية في الهوامش.
- 2- تطوير البنية التحتية: كترقيم المنازل، وتبليط الطرقات، وتلوين الجدران والأرصفة، وخلق مساحات خضراء، ووضع إشارات مرور، وتجميع القمامة، وتنظيف المدن بشكل مستمر (دائرة التطوير العمراني للمحافظية والبلديات المستهدفة ضمن الخطة).
- 3- تحسين المعابر وتوسيع الطرقات، بهدف تسهيل النقل العام من جهة، وأيضاً تسهيل دخول أجهزة الدولة للمناطق الملوثة، عبر نصب كاميرات مراقبة من جهة أخرى (دائرة التطوير العمراني للمحافظية والبلديات المستهدفة ضمن الخطة).
- 4- تجديد وتقوية شبكة الكهرباء ونظم إضاءة الشوارع والأزقة في الليل، بالإضافة إلى الحد من ظاهرة قطع الكهرباء، لتنشيط الأسواق في المناطق الهامشية (دائرة المياه والكهرباء، البلديات، مؤسسة التجارة والتعدين).
- 5- الحد من ظاهرة قطع المياه في هذه المناطق، وتجديد شبكة المجاري، وبناء مراكز ثقافية ونوادٍ رياضية (مؤسسة المياه والمجاري، بلديات المناطق المستهدفة ضمن الخطة).
- 6- إعادة هندسة الأتوسترادات والشوارع الرئيسية في سياق تعزيز ربط هذه المناطق بمركز المدينة (دائرة الإسكان والتخطيط وبلديات المناطق المستهدفة ضمن الخطة).

أ/2: إحداث تغييرات بنوية في العلاقات الاجتماعية ضمن المناطق الهامشية:

- 1- تحسين مستوى الثقافة العامة، من خلال تكريس الوعي الديني والمذهبي بواسطة عناصر وتيارات متنفذة في المنطقة، بالإضافة إلى المجموعات الدعوية ضمن مؤسسة الدعوة الإسلامية والمساجد ومؤسسة الثقافة والإرشاد الإسلامي ومقرات الباسيخ-قوات التعبئة.
- 2- تكوين بيئة مناسبة لتنشيط أسواق العمل والتجارة (مؤسسة الصناعة، التعدين والتجارة).

أ/3: تحديث البنى التحتية للمناطق الهامشية كجزء من المدينة، عبر إيجاد بنى مدنية واجتماعية جديدة:

- 1- العمل على تعميق الارتباط بين مركز مدينة الأهواز مع المناطق الهامشية، ومنها: (حي علوي، الملاشية ... الخ)، عن طريق توسيع شبكة الطرق ونظام المواصلات.
- 2- تحديث شبكة النقل العام في المناطق الهامشية في مدينة الأهواز.

أ/4: محاولة الحد من شدة الفوارق الاجتماعية بين مختلف المناطق، بهدف مكافحة الشعور بالحرمان والتهميش:

- 1- بناء مجمعات سكنية كبرى بغية توطين مختلف الفئات والقوميات.
- 2- تقوية الخدمات العامة في المناطق الهامشية في سياق تحقيق التنمية المتوازنة.

أ/5: مكافحة الأسباب المحفزة على خرق القوانين وانتشار العدائية المترسخة في هذه المناطق:

- 1- تعزيز حضور قوات الشرطة والباسيخ والحرس الثوري، للتعامل مع العناصر الإجرامية والمخلة بالأمن في المناطق الهامشية.
- 2- الحد من الروح العدائية، عبر القيام بالمبادرات الثقافية المؤثرة، وفعاليات المدارس ومقرات الباسيخ في المساجد، من خلال شخصيات متنفذة في هذه المناطق.

أ/6: بناء مراكز صحية، وتعليمية، ودينية، ورياضية، وتجارية، وخدمية، ومراكز شرطة، ومراكز اتصالات ...

- الخ، في المناطق الهامشية: (يجب أن يتم بناء هذه المراكز من خلال التعاون بين الحكومة من جهة، وسكان المنطقة والمتبرعين من جهة أخرى، وذلك باعتماد آليات مناسبة).

أ/7: خلق أرضية مساعدة على تثبيت الاستقرار الاجتماعي:

- 1- تنفيذ كل الخطط التنموية والقرارات المتعلقة بها على الصعيدين الوطني والمحلي بشكل حاسم في المناطق الهامشية، من خلال التنسيق بين كل أجهزة ومؤسسات الدولة، خصوصاً اللجنة الأمنية، وذلك في ظل مراقبة القضاء.
- 2- دعوة مختلف الشرائح المجتمعية للمشاركة في تنمية المناطق الهامشية، لتعزيز الوفاق والانسجام الاجتماعي.
- 3- تشكيل منظمات مجتمع مدني ضمن مجالات ثقافية واقتصادية، في المناطق الهامشية، ودعمها معنوياً ومادياً، في إطار تعزيز الرقابة غير الحكومية والمحلية في المناطق المستهدفة.
- 4- إقامة احتفالات ومسابقات فنية ورياضية، وإحياء مناسبات الأعياد وشعائر العزاء المذهبية بشكل مستمر، والحرص على تغطية الإذاعة والتلفزيون ووسائل التواصل الاجتماعي لهكذا أنشطة. إلى جانب العمل على تعريف معالم وأعلام علمية وثقافية تاريخية في الإقليم، خصوصاً المناطق الهامشية منها، بشكل يتلاءم ويتواءم مع النظام والثورة الإسلامية.

أ/8: القضايا الديموغرافية:

- 1- ترويج ودعم الزواج بين القوميات المختلفة، من خلال تغطية وسائل الإعلام وهيئة الإذاعة والتلفزيون. وكذلك إقامة احتفالات ومهرجانات لظاهرة الزواج بين القوميات بهدف إظهار التعايش السلمي بين القوميات في محافظة خوزستان.
- 2- التشجيع على اتخاذ أسلوب الحياة الإيرانية والإسلامية كنموذج للحياة الناجحة والسعيدة، وكذلك إظهار دور الفرد في خلق هكذا نموذج وفق آراء المرشد الأعلى للثورة الإسلامية- "مدّ ظله العالي".
- 3- العمل على إيجاد تنمية متوازنة وعادلة، في سبيل توفير الخدمات العامة الضرورية للمناطق الهامشية التي تعاني من تخلف وتردٍ في الأوضاع منذ فترة طويلة.
- 4- توفير أرضية مناسبة لتطوير الأوضاع الاقتصادية على نحو يرفع من مستوى دخل الفرد في المحافظة، ما يساهم في الحد من هجرة الناطقين بالفارسية، وتعزيز الهجرة العكسية من باقي المحافظات لمحافظة

خوزستان، بغية تغيير التركيبة الديموغرافية على المدى البعيد. حيث أن أحد أهم العوامل الجاذبة للمهاجرين، هو خلق فرص عمل بشكل دائم، وكذلك ارتفاع مستوى الدخل والرفاه الإجتماعي.

أ/9: تقوية دور شيوخ ووجهاء العشائر في المحافظة:

- 1- نظراً لمكانة شيوخ العشائر، والدور الفعال الذي يادونه في الوسط الاجتماعي العشائري، علينا أن نستغل هذا الدور عبر التنسيق مع مؤسسات محددة، خصوصاً الحرس الثوري في المحافظة، وضمن برامج وخطط تهدف إلى تعزيز وتمتين أواصر الوحدة الإيرانية.
- 2- بناء مزيد من مقرات الباسيج، وإقامة نشاطات ثقافية في المناطق المستهدفة لجذب الشباب وتوطيد الاستقرار الأمني.

ب- آليات التنفيذ في المجال الثقافي:

وتتطلع في هذا المجال: الحوزات العلمية-الدينية، ومؤسسة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ومؤسسة الدعوة الإسلامية، ومديرية الأوقاف والشؤون الخيرية، ومجلس الثقافة العامة، وإدارة المكتبات العامة، والإذاعة والتلفزيون، ومديرية التعليم والتربية، والجامعات ومعاهد الدراسات العليا.

ب/1: الحوزات العلمية:

يقتضي دعم الحوزات العلمية في مجال الدعوة الدينية وتعليم الطلبة الموثوقين وذوي الكفاءة، وذلك من خلال الاستعانة برجال دين محليين من قبل الجهات المعنية، بغية تهيئة مناخ مناسب لتكثيف حضور رجال الدين الشباب في المناطق المستهدفة. وقد يجري الاستفادة في هذا المسعى، من الامكانيات والخدمات التي تقدمها المدارس الدينية والمؤسسات التابعة للحوزات. وتتجلى أهم الأعمال المرتبطة في هذا السياق، في:

- 1- توسيع وبناء حوزات دينية جديدة، ببرامج متنوعة ومضامين مختلفة في المناطق المستهدفة (القوميات المعرضة للمخاطر)، كأهم وسيلة لترويض الفضاء الثقافي السائد في المناطق المستهدفة.
- 2- تربية خطباء ثوريين وأكفاء من القوميات المختلفة.
- 3- تشكيل غرف دعوية في الحوزات الدينية لتربية وتعليم الطلبة في هذا المجال.

- 4- تجنب طلبه العلوم الدينية الخوض في القضايا السياسية، وحثهم على تعزيز أنشطتهم العلمية والاجتماعية في الإطار العقدي.
- 5- دعم الحوزات الدينية وطلبة العلوم الدينية (الموارد البشرية والمالية والوسائل اللازمة... الخ).
- 6- تعزيز الحوافز الأخلاقية والدينية عبر برامج تربوية.
- 7- تحديد المناطق المعرضة لمخاطر عقدية، بهدف إيفاد رجال دين إليها، في إطار "مشروع هجرت" (مشروع ديني دعوي جرى اعتماده في كل مقرات الباسيج والمساجد في إيران).
- 8- محاولة جلب رجال دين ناجحين من باقي المحافظات، وإصلاح منظومة الدعوة الدينية، عبر وضع خطط مدروسة تستبق انعقاد المحاضرات والخطب، لإخراجها من حالتها الفجائية وغير المجدية.
- 9- توسيع "مشروع هجرت"، ورفع قدرته التأثيرية على المدى البعيد، من أجل استثمار الطاقات المحلية في المناطق المعرضة لمخاطر عقدية.
- 10- تنشيط مقرات الباسيج في مساجد المناطق الهامشية، والتي تنتشر فيها الجريمة، ضمن "مشروع صالحون" (مشروع تتولى إدارته قوات الباسيج-التعبئة).
- 11- العمل على توزيع الطاقات الكفوءة (بمجال الدعوة والترويج الديني) بشكل متوازن بين المساجد كافة.
- 12- تقوية مقرات الباسيج بإنشاء حوزات أو مراكز دينية.
- 13- التنسيق مع مسؤولي التعليم والتربية، لإقامة ندوات نقاشية واستشارية مع الطلبة والمعلمين حول قضايا عقدية.
- 14- تحديد مجموعة من المدارس في المناطق المستهدفة كأماكن للنشاط في مناسبات مختلفة.
- 15- الاستفادة من الوسائل المناسبة في المجال الدعوي والتوجيهي، كوسائل الإعلام المرئي والمكتوب والرقمي... الخ.
- 16- الردّ على الشبهات العقدية بطرق علمية وورصينة.
- 17- تكوين لجنة ثقافية لمحافظة خوزستان، تستهدف احتواء أزمة الانتشار الوهابي، برئاسة مندوب الولي الفقيه وأعضاء من المؤسسات الثقافية والإعلامية والأمنية والعسكرية. حيث تعتمد هذه اللجنة إلى وضع خارطة طريق، وتحديد آليات صنع القرار فيما يخص مسؤوليات الدوائر الثقافية وتقدير حجم الميزانية المطلوبة.

- 18- تجنب العمل الأحادي والمنفصل في أداء المؤسسات الثقافية وما تسببه من انعدام تأثير هذا العمل. حيث يستدعي ذلك التأكيد على النظرة الشاملة في العمل الثقافي وبرئاسة مندوب الولي الفقيه.
- 19- مراجعة معايير التقييم للأعمال والأنشطة التي تقوم بها المؤسسات الثقافية المختلفة في فترات زمنية منتظمة، للوقوف على مكامن الخلل وإمكانية الاستغناء عن بعض المؤسسات.
- 20- بناء "بيت العالم" (المقصود من العالم هو رجل الدين الذي يجيب على أسئلة الناس الدينية)، في أغلب القرى التابعة لقضاء الأهواز وأنديمشك وشوشتر، وكذلك المناطق الهامشية في الأهواز وغاوميش آباد في شوشتر، أو في المناطق المتأزمة في رامشير وخرمشهر.
- 21- توفير الدعم المالي الكافي لمشاريع "صالحين" و"معراج"، (يهدف هذا المشروع تجنيب طلبة المدارس وذويهم من الانحراف العقدي، من خلال إيفاد رجال دين للمدارس بالتنسيق مع مديرية التعليم والتربية)، و"هجرت".

ب/2: جامعة أمير المؤمنين (تحت إشراف مندوب الولي الفقيه في المحافظة):

- 1- تطوير المستوى العلمي لطلبة العلوم الدينية، من خلال إقامة دورات علمية لاختصاصات تستجيب للمخاطر المطروحة، مثل: علم الكلام وعلم الكلام الجديد، ودراسة الأديان وعلوم القرآن والحديث.
- 2- اهتمام الرسائل الجامعية في مرحلتي الماجستير والدكتوراه بالمواضيع التطبيقية ذات البعد العلمي.
- 3- إلزام طلبة العلوم الدينية بعد الانتهاء من مرحلة الدراسة، بالعمل في مجالات الدعوة والتعليم في دورات تعليمية مرتبطة بمؤسسة الدعوة الإسلامية، وكذلك المساعدة في أمور استشارية في المناطق المحرومة... الخ.

ب/3: مؤسسة الدعوة الإسلامية:

- 1- توسيع المشاريع التعليمية، مع التركيز على التعليم المتناسب مع الحاجات الضرورية في المؤسسة (للطلبة والأساتذة... الخ)، وأيضاً مع المخاطر العقدية التي تواجه أهالي المحافظة، والتي تبرز من خلال الحساسيات التاريخية القديمة والأفكار والمعتقدات القومية والوهابية والسلفية وتيار جماعة اليماني.
- 2- توفير الدعم المالي اللازم لمكتب المؤسسة، خصوصاً فيما يخص القضايا الضرورية.

- 3- توسيع تعليم الخطباء والدعاة ذوي الكفاءة (الثوريين وذوي الإمكانيات).
- 4- دعم وتكريم الشخصيات المعروفة من السادة (الذين ينحدرون من نسل أهل البيت) ورجال الدين الذين لهم صفة علمية أو اجتماعية بين القبائل، ما يؤدي إلى الاستفادة منهم في الأوقات الضرورية.
- 5- تشخيص وتحديد الوجوه المعروفة بين القبائل.
- 6- عقد لقاءات واجتماعات مع الشخصيات العربية المتنفذة بين القبائل، وربطهم مع كافة أجهزة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للإفادة من خبراتهم إن اقتضى الأمر.
- 7- تكريم الشخصيات التاريخية العربية والبختيرية، من علماء وزعماء (ابن سكيت الدورقي، علي بن مهزيار الأهوازي، الشيخ الأعظم آية الله بهبهاني، آية الله العظمى الكرسي... الخ) في المناسبات الوطنية والتاريخية.
- 8- دعوة مجاهدي حزب الله اللبناني ومدافعي حرم السيدة زينب وقوات بدر، لإلقاء خطابات عقائدية وسياسية في المناطق المتأزمة قومياً على مستوى مدينة الأهواز.
- 9- تأليف وطبع كتب ومطويات مختصة بالرد على شبهات السلفيين وتوزيعها في مستوى مدينة الأهواز وضواحيها.
- 10- تأسيس مراكز خاصة بالرد على الشبهات العقائدية في كل الدوائر والمؤسسات الثقافية في المحافظة (مؤسسة الثقافة والإرشاد الإسلامي، ودائرة الأوقاف والشؤون الخيرية، ومؤسسة الدعوة الإسلامية، إلى جانب الاهتمام بالمجال الفني).
- 11- تنظيم وإقامة ورشات عمل للشعر وكتابة القصص في المناطق العربية الهامشية في المحافظة.
- 12- تأسيس "مركز خوزستان للدراسات الاستراتيجية"، بالاستعانة بالنخبة العلمية، ودعم أجهزة الدولة كافة. حيث يجري بناء أقسام ضمن المركز، كالقسم الفكري وموقع إلكتروني، ومجموعة كتاب مختصين بمجال الحرب الناعمة والحرب النفسية، للرد على الشبهات العقائدية والثقافية.
- 13- تأسيس مراكز معنية بالرد على الشبهات في مقار وكالات الأنباء ودور النشر في المحافظة، وتكريم أصحاب المقالات التي تنشر في الإعلام والنشريات، من خلال إهدائهم جوائز ودروع تكريم وامتيازات خاصة.

- 14- قيام مؤسسة الدعوة والأوقاف ومؤسسة إمام الجمعة والحوزات الدينية بإجراء برنامج "طاولة العالم" (رجل الدين)، في المناطق المزدهمة مثل مترو طهران، وفي الأوقات الأكثر نشاطاً مثل قبل أذان المغرب، بهدف الإجابة على أسئلة دينية والرد على الشبهات.
- 15- إقامة معارض لمدة خمس سنوات متتالية، معنية بالإجابة على الشبهات الدينية في الجامعات والمدارس وفي نواحي قضاء الأهواز الأربعة: رامشير، كارون، شوشتر، ماهشهر، زرقان، ملاشيه، حي علوي.

ب/4: مديرية الأوقاف والشؤون الخيرية:

- 1- إيفاد مديرية الأوقاف والشؤون الخيرية ومؤسسة الدعوة الإسلامية، قراء وحفظة القرآن الكريم لمحافظة خوزستان، إلى مناطق الناطقين بالآذرية أو مناطق الهضبة الإيرانية.
- 2- إقامة أمسيات وندوات شعرية تحت عناوين المقاومة وفلسطين في خوزستان، عبر التركيز على أشعار محمود درويش ونزار قباني كشعراء ضد الصهيونية.
- 3- دعوة معارضي أنظمة الحكم السعودية والبحرينية واليمنية، لإلقاء خطب هادفة ذات مضامين عقائدية وسياسية، وذلك تحت إشراف الدائرة السياسية للمحافظة وبالتعاون مع مديرية الأوقاف والشؤون الخيرية.
- 4- توفير الدعم اللازم للنشريات والإعلام الذي يعمل على مكافحة الشبهات العقائدية والدينية.
- 5- دعم طبع الكتب ذات المحتوى التنويري للرد على الشبهات السلفية.
- 6- إعطاء جوائز خاصة لكتاب النشريات المحلية في مجال التنوير العقائدي والرد على الشبهات في المهرجانات المحلية والوطنية والموسمية.
- 7- العمل على طبع وتوزيع فيلم "قائد الهور" (الخاص بالشهيد علي هاشمي) على نحو كثيف ومجاني على مستوى المحافظة.
- 8- دعم البلدية ودائرة الثقافة والإرشاد الإسلامي والإذاعة والتلفزيون لمراسم العزاء الحسينية في شهر محرم في كافة مناطق الأهواز وضواحيها.
- 9- إقامة مؤتمر عالمي وإقليمي للشعر الحسيني في الأهواز ومدن أخرى في المحافظة، بشكل دوري ومنتزمن، من قبل دائرة الثقافة والإرشاد الإسلامي.

10- إقامة معارض كاريكاتورية حول مواضيع تبعية الدول الخليجية، والصحة الإسلامية، والإرهاب السلفي في سورية والبحرين واليمن والسعودية وباكستان، بواسطة البلدية ودائرة الثقافة والإرشاد الإسلامي والأجهزة التنفيذية الأخرى.

11- تكريم الرواديد وقراء المقتل الحسيني، تحديداً القدمات منهم في المحافظة، عبر دائرة الثقافة والإرشاد ومديرية الأوقاف والشؤون الخيرية ومؤسسة الدعوة الإسلامية في المحافظة.

12- دعم دائرة الثقافة والإرشاد في المحافظة، لمسرحيات الدفاع المقدس (الحرب الإيرانية-العراقية) باللهجة المحلية ضمن المناطق المستهدفة.

ب/5: مجلس الثقافة العامة:

1- يقوم مجلس الثقافة العامة بالتعاون مع قوات الباسيج والحرس الثوري، بإعداد أفلام وكليبات للرد على الشبهات التي تطرحها قنوات وهابية مثل: وصال ونور... الخ. حيث تستعرض هذه الأفلام الشبهات بطريقة واضحة، ومن ثم الرد عليها.

2- بناء تماثيل لشهداء خوزستان، تحديداً في مداخل المدن، من قبل مجلس الثقافة العامة وبالتعاون مع مؤسسة الشهيد والمحاربين القدامى وبلديات المحافظة.

3- زيارة علماء ومسؤولي الباسيج الطلابي، للسكن الجامعي والإجابة على الشبهات الدينية.

ب/6: هيئة مكاتب المحافظة:

1- شراء وتوزيع كتب ومنتجات ثقافية بمضامين تنويرية دينية والرد على الشبهات الوهابية.

2- تأسيس مكاتب عامة، تحتوي على مصادر كافية للرد على الشبهات الدينية في مناطق: زرقان، ملاشية، حي علوي، قضاء كارون، رامشير، حميدية، دشت آزادكان، شادكان، خرمشهر.

3- تعمد الجمعيات المهنية ومديرية التجارة في المحافظة، إلى دعم إنتاج الملابس ذات الشارات والصور الدالة على الشهداء وحادثة كربلاء، بالإضافة إلى المنتجات الثقافية المضادة للوهابية. حيث يتوجب بيع هذه المنتجات ضمن المناطق المستهدفة وبأسعار رخيصة.

- 1- تركّز مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في مركز المحافظة ومدينة عبادان، في برامجها على العوامل والمكونات الثقافية والتاريخية والهوياتية الإيرانية عند أهالي خوزستان.
- 2- التركيز على مساهمات قوميات محافظة خوزستان، في الدفاع عن كرامة وحدة الأراضي الإيرانية، خصوصاً في اللحظات التاريخية الحرجة كالثورة الدستورية وتأميم النفط والثورة الإسلامية والدفاع المقدس (الحرب العراقية-الإيرانية) ... الخ.
- 3- أنّ تشكّل قضايا مثل: الإسلام-التشيع، الوطنية الإيرانية، الثورة الإسلامية، انصهار القوميات الإيرانية في الهوية الوطنية الجامعة وضرورة تعزيز هذه الهوية، محور برامج الإذاعة والتلفزيون في المحافظة.
- 4- في سياق مواجهة برامج القنوات المعادية للثورة، خصوصاً تلك المهتمة بالمواضيع القومية والهابية، تعمل الإذاعة والتلفزيون على صنع برامج ثقافية تواجه هذا النوع من البرامج المعادية. وبهدف رفع مستوى أداء قناة الأهواز الفضائية، يقتضي اتباع الخطوات التالية:
 - أخذ الاستشارات اللازمة من القنوات التي لديها خبرة عالية في مجال البرامج العقديّة.
 - يستلزم تشخيص أحدث الشبهات المطروحة بين الشباب لصنع البرامج المناسبة لمواجهتها.
 - الاستفادة من الخبراء لترقية مستوى وتعزيز جاذبية البرامج.
 - الشفافية في مصادر التمويل، وكذلك الميزانية المطلوبة لإدارة القناة.
 - تشكيل حلقة تعنى بالقضايا الفكرية والبحثية في القناة. بالإضافة إلى حاجة القناة للتعاون مع "مجلس أمناء" يتشكل من ممثلين عن الأجهزة الثقافية والإعلامية والأمنية، والأقسام الثقافية التابعة للجيش والحرس الثوري والشرطة.
 - أن تتجنب القناة في برامجها، الغلو والتطرف العقائدي.
 - ضرورة تجنب تسييس المناسبات مثل مناسبة الإنتخابات.
- 5- أن تحرص مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في مركز المحافظة وعبادان، على الإستفادة من الشخصيات المهتمة بالوحدة الوطنية في إنتاج وبتث البرامج.

- 6- أن تتجنب مؤسسة الإذاعة والتلفزيون في مركز المحافظة وعبادان، بثّ أخبار وموضوعات محرّضة على التفرقة ومثيرة للمشاعر القومية، وباعثة على الشعور بالتمييز والتهميش، وتؤثر على الثقة بين الشعب والحكومة أو مهينة لمعتقدات عشائرية.
- 7- إعداد الإذاعة والتلفزيون في مركز المحافظة، برامج ترتقي لمستوى الرد على ما يطرح في قنواتٍ مثل "المستقلة".
- 8- أن تحرص وسائل الإعلام في إنتاج وبتّ برامجها، على أن لا تُفسّر من قبل المشاهدين على أنها محاولة منظمة لتغيير الهوية القومية في المحافظة.
- 9- دعوة الشخصيات المؤمنة بالوحدة الوطنية والوفية للنظام، إلى الإعلام المحلي للمحافظة.
- 10- تأسيس قناة جديدة باسم " قناة العربي"، وذلك عبر استغلال إمكانيات الإعلام الوطني في عبادان (نظراً لأن الإذاعة والتلفزيون في عبادان لديها الإمكانيات اللازمة لذلك).
- 11- استغلال الأوقات الأكثر مشاهدةً في اليوم لبث البرامج التنويرية الدينية (الساعات التي تنشط قنوات الشبهة والتضليل هي بين الساعة: 18 حتى 23).
- 12- إقامة ندوات نقاشية باللهجة المحلية حول موضوعات تُعدّ ضمن "الخطوط الحمر"، للرد على الشبهات.
- 13- طرح الشبهات العقديّة بشكل واضح عبر إجراء اتصالات هاتفية معدة مسبقاً ومخطط لها على وسائل الإعلام، وبالمقابل إجابة الخبراء على الأسئلة بشكل مناسب.
- 14- استغلال البرامج التلفزيونية المرتبطة بقضايا الأسرة والمرأة، والتي تشاهدهن ربّات المنازل عادة والتي تُبثّ في ساعات الصباح، لطرح قضايا تجيب عن أسئلة الشبهات، لكن من خبراء غير دينيين، مثل: المحامين والمستشارين النفسيين والأطباء.
- 15- يستلزم توطيد علاقة الجمهور بالرموز الدينية وأهل البيت (ع) وإحباط محاولات ذوي التوجه الوهابي للتغيير المذهبي، إعداد برامج لتكريم قدامى "خدام أهل البيت" (الرواديد والشعراء وقراء المقتل في المناطق الهامشية).
- 16- إعداد برامج لإحياء ذكرى شهداء عرب خوزستان، يروي خلالها أقرباء الشهيد (الأم والأب وغيرهم)، تفاصيل سيرة حياة الشهيد.

- 17- صناعة فيلم حول النضال الملحمي لعرب خوزستان ضد الإنجليز في واقعة الجهاد، ومحاولة ربط الشجاعة الفائقة التي أبدتها المقاتلون في المعركة، بالتوسل بأهل البيت (ع).
- 18- الاستفاضة من خطباء مشهورين في دول الخليج الفارسي (الخليج العربي)، وكذلك مداحين عالميين في برامج مكثفة تَبثُّ بمعدل 8 ساعات في اليوم، بغية التأكيد على براءة أهالي خوزستان من السلفية والوهابية.
- 19- إنتاج مجموعة برامج تهتم بتخليد ذكرى أعلام خوزستان ممن لديهم مواقف ثورية في أوساط أهالي خوزستان، مثل: علي بن مهزيار، الدورقي، آية الله كرمي... الخ.
- 20- خلق أساطير حول شهداء خوزستان، وكذلك حول الشخصيات الخوزستانية المتنفذة في السلطة (مثل شمخاني وغيره)، والتأكيد على أنّ الإيمان والالتزام بمبدأ ولاية الفقيه يمكن أن يفضي بالمواطن لأي مستوى أو منصب يطمح إليه.
- 21- إنتاج مقطوعات موسيقية حزينة ومفرحة باللهجة المحلية، يجري بثّها في القناة الرسمية للمحافظة، من قبل مركز المحافظة للموسيقى.
- 22- بث الموسيقى والأغاني المحلية لخوزستان في القنوات الوطنية الرسمية، بهدف دمج الثقافة الفرعية (subculture) في الثقافة الوطنية الإيرانية الجامعة.
- 23- إعداد برامج إذاعية مباشرة، تتناول الطقوس المذهبية لأهالي خوزستان.
- 24- إقامة مسابقات ومهرجانات لتسليط الضوء على الأشعار التي تمتدح رموز أئمة أهل البيت (ع)، خصوصاً أولئك الأكثر استهدافاً من قبل القنوات الوهابية والسلفية: الإمام علي (ع)، السيدة فاطمة (ع)، الإمام الحسين (ع)، وإمام الزمان (عج).
- 25- تثبيت الاستقرار وتعميق السكينة عند أهالي المحافظة.
- 26- عرض مواد اعلامية تشرح كيفية الوقاية من وقوع الجرائم.
- 27- توضيح العوامل الفاعلة في استتباب الأمن في بعض مناطق مدينة الأهواز، لكي تكون نموذجاً يحتذى بها.
- 28- التركيز على الالتزام بالقانون عند عامة الناس، وإظهار مخاطر انتهاك القوانين على الحياة العامة.
- 29- التعامل السريع والشفاف مع الأحداث المخلة بالأمن، خصوصاً تلك التي تشغل الرأي العام.

- 30- توخي الحذر والدقة في إعطاء إحصائيات أو نظريات حيال الأوضاع الاجتماعية.
- 31- إعداد برامج خاصة بالتعايش والانسجام بين القوميات من جهة، وولائها للنظام الإسلامي من جهة أخرى.
- 32- الترويج للنموذج الإيراني -الإسلامي في مختلف مجالات الحياة الفردية والأسرية والاجتماعية.
- 33- إذاعة الأخبار المرتبطة بكشف الجرائم قبل وقوعها واعتقال المجرمين.
- 34- تطوير برامج القسم العربي في إذاعة وتلفزيون المحافظة.
- 35- توسيع دائرة عمل الإعلام الموجه خارج حدود الدولة، بالتركيز على الجانب النفسي ضد أنشطة المجموعات الانفصالية والإرهابية في أوروبا وأمريكا وباقي الدول.
- 36- العمل على رفع مستوى علاقة الثقة المجتمعية البينية، عن طريق الوسائل الإعلامية والتعليمية والثقافية والاجتماعية والفنية.

ب/8: مديرية التعليم والتربية :

- 1- مساعدة التلاميذ المحرومين من الأسر الفقيرة، عبر مؤسسات مثل "مؤسسة الإمام".
- 2- الاستفادة من مدرسين أكفاء وذوي خبرة وإيمان، لتطوير المستوى التعليمي والثقافي والعقدي.
- 3- العمل على بناء المدارس أو تحديثها في المناطق الهامشية والمحرومة ذات الكثافة السكانية العالية وتلبية احتياجاتها (مصلى ومكتبة وأجهزة تعليمية جديدة).
- 4- القيام برحلات سياحية للطلبة.
- 5- إحياء ذكرى الشخصيات العشائرية الموالية لنظام ولاية الفقيه، بالإضافة إلى إقامة حفلات تكريم لأبناء الشهداء في المناطق المحرومة والحدائق العامة، من خلال البلدية، على أن يُبثَّ هذا التكريم في الإذاعة والتلفزيون.
- 6- إقامة مسابقات ثقافية مختلفة، كمسابقة قراءة الكتب.
- 7- توزيع كتب مجانية تتضمن قضايا عقائدية وتنويرية في المدارس والمراكز التعليمية لمواجهة الدعاية السلفية والوهابية والانفصالية.

8- تعيين مؤسسة الدعوة الإسلامية، لأئمة مساجد ملّمين بالشؤون الدينية والثقافية، في مدارس التعليم والتربية.

9- الاستفادة من رجال الدين ذوي الخبرة العالية في أمور الثقافة والأسرة والأخلاق والعقيدة بهدف الإجابة على الشبهات، عبر الحضور المستمر في مدارس المناطق المستهدفة.

10- إنشاء مواقع إلكترونية مختلفة (بالفارسية والعربية ...) والاستفادة من القنوات الفضائية الفارسية لمكافحة تأثير القنوات المعادية.

ب/9: الجامعات ومراكز البحوث:

1- دراسة المشاكل الاجتماعية والعوامل التي تغذي الشعور بعدم الأمن عند مختلف شرائح المجتمع.
2- دراسة ونقد المؤسسات المعنية بتقديم الخدمات الاجتماعية وتوفير الأمن، وذلك باقتراح بدائل وخيارات فيما يخص آليات عمل هذه المؤسسات.

3- دراسة أحدث الطرق والوسائل المتبعة في عمليات مكافحة الفساد وحل المشاكل الاجتماعية في العالم.
4- التشجيع على ربط عناوين الرسائل الجامعية للمجستير والدكتوراة في الحقول الاجتماعية، بالأمن والأمراض الاجتماعية (social pathology).

5- إقامة مؤتمرات ومعارض وندوات أكاديمية في الجامعات والمراكز التعليمية والثقافية المختلفة، بهدف مناقشة آخر القضايا المتعلقة بالقوميات (الأقليات القومية).

6- الاستفادة من رجال الدين ذوي خبرة عالية في أمور الثقافة والأسرة والأخلاق والعقيدة بهدف الإجابة على الشبهات، عبر الحضور المستمر في مدارس المناطق المستهدفة.

7- الحضور المستمر والفعال "لهيئة الباسيج للطلاب والأساتذة" في الجامعات والمراكز العلمية، للتعريف بالقيم الثقافية للثورة ونظام الجمهورية الإسلامية المقدّس في إيران للأساتذة والطلبة والباحثين.

ج- آليات التنفيذ في المجال السياسي:

1- منع مرشحي البرلمان ومجالس البلديات للمدن والقرى ومجلس خبراء القيادة إلى جانب الممثلين الحاليين، من اعتماد شعارات قومية تستهدف كسب الناخبين والفوز بالانتخابات.

2- تحذير رؤساء التيارات السياسية الوطنية والمحلية من الخوض في القضايا القومية عند حضورهم في المحافظة أو أثناء إلقاءهم خطابات سياسية، بغية جذب واسترضاء الناس.

3- التشجيع على خلق ثقافة حزبية سياسية وطنية لدى قادة القوميات في إطار الجمهورية الإسلامية والقانون، للتعبير عن المطالب القومية، كبديل لتشكيل أحزاب قومية، بما يمكّنهم من القيام بدور مؤثر في الحكم الوطني والمحلي.

4- تلميع صورة النشطاء السياسيين من قوميات مختلفة من ذوي السجل الإيجابي، والمؤمنين بالنظام وولاية الفقيه، للتأثير في الأشخاص الذين لديهم توجهات قومية متشددة.

5- العمل على سنّ قوانين جنائية جديدة، بهدف التصدي للاستغلال السياسي للشعارات والمشاكل السياسية، ومعاينة الأشخاص والتيارات السياسية التي تستغل هذه الشعارات.

د- آليات التنفيذ في المجال الاقتصادي:

نتيجة تسويق المجموعات الانفصالية والمعادية للثورة لسوء الوضع الاقتصادي والخدمي والرفاهي، كسبب وحجة رئيسة يجري استخدامها في محاولة تحريض عامة الناس ضد النظام. فمن الضروري أن تؤخذ هذه القضايا بمحمل الجد، ويصار إلى دراسة احتياجات المحافظة في مجالات النفط والزراعة والصناعة... الخ، من قبل مدراء ومسؤولي المحافظة بالتنسيق مع الوزارات المعنية في عملية إعداد البرامج المتخصصة في هذا الشأن.

د/1: قطاع الزراعة:

نظراً لوجود أزمة مياه على المستوى الوطني، وضرورة الاهتمام بهذا الأمر، وكذلك الاعتراضات الواسعة لشعب المحافظة على نقل مياه كارون للمحافظات الأخرى، تصبح قضايا المياه وإدارة القطاع الزراعي أمراً ملحاً أكثر من أي وقت مضى. وعلى هذا الأساس يتوجب اتباع السياسات التالية:

1- تقوية وتكوين جمعيات تعاونية في المجالات الزراعية وتربية المواشي والصناعات التحويلية.

2- إزالة العوائق أمام تطوير الإنتاج الزراعي وتربية المواشي، وهي التي تتمثل في:

- تدني حصة القطاع الزراعي من إجمالي حجم الإستثمارات.
- إهمال الإمكانيات المجتمعية وتجاهل دعم الجمعيات التعاونية.
- عدم الأخذ بالنتائج البحثية المعمولة في مجال الاستثمار الزراعي.

- ارتفاع سعر الآلات الزراعية.
 - ضعف نظام الري.
 - وجود تحديات أمام استثمار القطاع الخاص في المجال الزراعي، ما يؤدي إلى خلق فرص عمل في مجال الموارد الطبيعية.
 - المماثلة في تنفيذ المشاريع الزراعية.
- إذ أنّ توسيع وتطوير القطاع الزراعي، يدفع باتجاه تنمية مستوى إنتاجية وعمل الجمعيات التعاونية الزراعية وتربية المواشي، ما يتيح إيجاد فرص عمل جديدة.

د/2: قطاع الطاقة:

- 1- إحياء مستنقعات هور العظيم، مع الأخذ بعين الاعتبار انخفاض منسوب مياه نهر وسد الكرخة وما يتطلب ذلك من إدارة قوية.
- 2- الحد من هدر المياه في المحافظة. فقد أدى الضعف والهشاشة التي تعانيها الإدارة العامة في المحافظة، إلى منع تنفيذ مشاريع استثمارية للأراضي الموجودة.
- 3- تخصيص الميزانيات اللازمة لتطوير شبكة الكهرباء والاتصالات والمجاري لمدن المحافظة، وعلى وجه الخصوص المناطق الهامشية في الأهواز والمناطق المستهدفة.
- 4- توفير مياه صالحة للشرب وبجودة عالية. فوجود عشرة سدود وثلاث مياه البلد في هذه المحافظة، لم يمنع من تفاقم أزمة المياه التي أصبحت من أهم مطالب سكان المحافظة.

د/3: قطاع الصناعة والتعدين والتجارة:

- 1- تفعيل بورصة المحافظة، عبر إدراج المواد الخام وسائر المنتجات ضمنها.
- 2- تقديم تسهيلات مصرفية لتنشيط عمل المصانع المدرجة ضمن المادة 141، والتي تعاني من الإفلاس. كشرركات مثل: الأهواز لتكرير السكر، خوزستان لصناعة الأنابيب، دسبول لصناعة السكر التي توقفت عن العمل. وأخرى مثل شركة فارسيزت وفولاذ كافيان المهددة بالإفلاس. وكذلك مؤسسات اقتصادية أخرى مثل شركة هفت تبه بارس لصناعة الورق، وشركة كارون شوستر للصناعات الزراعية، وشركة

- هفت تبه للصناعات الزراعية، وشركة ماهشهر لصناعة الأنابيب، شركة الأهواز لمطاحن الأنابيب واللفائف المعدنية التي تواجه مشاكل عديدة في مجال الإنتاج والإضرابات العمالية... الخ.
- 3- تحديد طبيعة أسهم الشركات الإنتاجية المهمة في المحافظة. فعلى الرغم من خصخصة هذه الشركات إلا أنها لا زالت تتلقى مساعدات حكومية.
- 4- تعيين مصير المساهمين وأعضاء مجالس الإدارة والمدراء العامين لبعض الشركات المهمة للمحافظة -شركة مطاحن الأنابيب وشركة صناعة الأنابيب والجمعية الوطنية للصناعة- التي تواجه مشكلات مرتبطة بالإدارة والسيولة.
- 5- إتمام المشاريع غير المكتملة مثل مشروع "مهر ماندكار"، ومشروع "أمايش للتخطيط المكاني"، ومشروع الصندوق الوطني للتنمية. حيث إن إنجاز هذه المشاريع يفسح المجال لخلق فرص عمل لحوالي 40000 شخص في المحافظة.
- 6- تحديث البنى التحتية للأسواق الحدودية باستغلال الإمكانيات التجارية البرية والبحرية في المدن الحدودية للمحافظة. وكذلك إنشاء أسواق مشابهة في المناطق الهامشية والمحرومة في مدن المحافظة، خصوصاً في مدينة الأهواز.
- 7- إنشاء أسواق لبيع المنتجات الزراعية، وتأهيل الباعة المتجولين، وتوزيع الأسواق بين التجمعات السكانية، وخلق حالة من اللامركزية في مراكز التسوق.
- 8- العمل على جذب وتحفيز الاستثمارات الداخلية والخارجية للمحافظة، وذلك عن طريق المؤسسة الرئيسية المسؤولة عن الاستثمار في المحافظة، من خلال اتباع الخطوات التالية:
- العمل على التنمية الإدارية وتجنب اتخاذ قرارات خارج القواعد المتبعة-المخالفة للقوانين.
 - السهر على حسن تطبيق القوانين المتعلقة بالحدود والجمارك.
 - منع تدخل أشخاص يفتقدون للكفاءات، لإعطاء امتيازات ورعاية مصالح خاصة.
 - مكافحة الصارمة لتهرب السلع والعملات الأجنبية.
 - فيما يتعلق بالبند (ج) من المادة 6 لقانون مكافحة تهريب السلع والعملات الأجنبية، وبهدف استتباب الأمن وتنشيط الحياة الاقتصادية لسكان المناطق الحدودية والمناطق المستهدفة، يجري

تحويل الصلاحيات المنصوص عليها في هذا القانون إلى المحافظ، كتحديد قوائم السلع ومستوى وحجم السلع التي تخضع للاعفاءات الضريبية.

د/4: المصارف:

- 1- التأكد من تسديد القروض المصرفية المتعثرة لبعض الشركات والجمعيات التعاونية التي تعاني من خلل إداري ومالي وفني. مع إيلاء الرقابة الأهمية اللازمة في تحديد الشركات والمؤسسات الاقتصادية المشمولة بالمساعدات الحكومية عبر المصارف، وذلك بهدف حل المشكلات الإدارية لهذه الشركات، نتيجة عدم قيام هذه المؤسسات والشركات في تخطيط مشاريعها على نحو دقيق.
- 2- التصدي لنشوء زبائنية سياسية وفئوية وعائلية، تهدف إلى تأمين الدعم المصرفي. حيث أن بعض الشركات التي تتأخر في تسديد ديونها، تعتمد إلى استغلال نفوذها لتسديد الديون عن طريق بنوك أخرى.
- 3- مواجهة تقديم التسهيلات الحكومية الكبيرة للأشخاص الطبيعيين (الأفراد) والاعتباريين (المؤسسات)، التي تخلو من أية ضمانات حقيقية أو عقود مصرفية أو وثائق معتمدة يمكن التأكد من صحتها.
- 4- منع المدراء الكبار ونواب البرلمان من تقديم توصيات غير قانونية للمصارف.
- 5- المتابعة الجدية لمسار تسديد الديون المؤجلة على كل من الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين. فنتيجة تحمّل الدولة وبعض الشركات التابعة لها جزءاً من هذه الديون، يجري تجاهل متابعة هذا الموضوع.
- 6- أن يتم منع تحويل الميزانيات المخصصة للأنشطة الإنتاجية التي تتيح خلق فرص عمل كبيرة، إلى أعمال خدمية أو وسائلية؛ مما يتسبب إضافة إلى الخلل في تنفيذ المشاريع، في إيجاد أزمات في السيولة وارتفاع معدلات التضخم، نتيجة انعدام القدرة على تسديد القروض المصرفية.
- 7- تجنب التمديد المكرر لمهل تسديد الديون، وكذلك التنبه لخطورة تسديد الديون المستحقة عبر توفير قروض جديدة.
- 8- تفعيل نظم المراقبة والتحقيق في النظام المصرفي للمحافظة، لمكافحة الاختلاسات والفساد الاقتصادي.
- 9- ضرورة مراقبة المؤسسات المالية والائتمانية والبنوك الخاصة، كونها تفرز مشكلات متعددة ومعقدة.
- 10- مراجعة النظام المصرفي على نحو يسمح بمعرفة الثغرات والقدرات المرتبطة بتقديم التسهيلات المالية الكبيرة للأفراد والشركات.

- 11- تعزيز المعاقبة القضائية لرؤساء فروع المصارف والموظفين المخالفين للقوانين، خصوصاً في تساهلهم الذي يؤدي إلى إهدار كبير للأموال العامة.
- 12- مراقبة الازدياد الملفت الذي طرأ على عدد المؤسسات المالية والائتمانية وبنوك التسليف، ومحاولة الحد منه.
- 13- تغطية نظام الدعم المصرفي للمحافظة، للأشغال المنزلية، تحديداً دعم الأشخاص المرتبطين بمؤسسات مثل مؤسسة الإمام ومؤسسة حماية ذوي الدخل المحدود... الخ.
- 14- التوزيع العادل للأرباح الناتجة عن الإيرادات المصرفية لأهالي المحافظة، والحرص على استثمارها في المحافظة.
- 15- التمكن من مراقبة التسهيلات المصرفية التي تتجاوز 300 مليون تومان المقدمة لورش العمل الجماعية، بحضور أعضاء من الاستخبارات والقضاء، بهدف السهر على حسن تطبيق القواعد والقوانين المرتبطة بهذه المشاريع. والاستفادة من الطاقات المحلية في مجال إدارة المشاريع الكبرى ومجلس إدارة البنوك.
- 16- تقديم تسهيلات مصرفية كثيرة للمصانع الكبرى فقط، وذلك بعد أن يقوم الخبراء بدراسة المشاريع وجدواها وحجم مردودها الاقتصادي وجودة إنتاجها، على نحو يستجيب لأولويات المصلحة العامة للمحافظة.
- 17- إعطاء الأولوية في تقديم التسهيلات المصرفية للمشاريع الصغيرة والتعاونيات ذات المردود السريع، بسبب دورها المباشر في خلق فرص عمل وتنشيط الانتاج، بعد دراسة هذه المشاريع من قبل خبراء مختصين.
- 18- تخويل بنوك المحافظة صلاحية التشريع الإداري في بعض القضايا الاقتصادية، تحديداً فيما يتصل بإعطاء التسهيلات المحلية؛ كونها معنية مباشرة بتقديم التسهيلات والخدمات المصرفية. فرغم وجود مصارف بعناوين توجي بتخصصها في مجالات معينة، كمصرف الإسكان ومصرف الزراعة ومصرف التجارة ومصرف الصناعة والتعدين، لكنها عملياً تتبع قواعد التنفيذ الموحدة التي يحددها البنك المركزي.
- 19- تكوين "مجموعة عمل" لمناقشة ودراسة الإحتياجات والتسهيلات الضرورية للمحافظة، على أن تحال النتائج التي يتم التوصل إليها إلى نواب المحافظة في البرلمان. حيث تكمن المشكلة الأساسية في أن

بعض المحافظات والأقضية تتال اهتماماً أكبر من غيرها، بسبب وجود نواب أكفاء، وذلك ما يساعد في توزيع غير عادل للثروة والتمنية.

د/5: سوق العمل:

- 1- مراجعة وتقييم جدوى بعض الاختصاصات المهنية في مراكز التعليم المهني في المحافظة، خصوصاً في المناطق المستهدفة، لتكون متناسبة مع احتياجات سوق المحافظة.
- 2- الاستثمار في إنشاء مصانع إنتاجية، وذلك في سياق التوجه نحو إنتاج سلع ذات جودة عالية بهدف التصدير.
- 3- الاعتماد بشكل متزايد على المدراء المحليين ذوي الكفاءة، بغية تعزيز وضع القوميات في المحافظة. حيث أن القوى العاملة غير المحلية تكون مكلفة للدولة؛ فالموظف غير المحلي غالباً ما سينتقل لمحافظة أخرى بعد كسب الخبرة اللازمة.
- 4- دعم شركات المقاولو المحلية في المزادات والمناقصات.
- 5- أن يعمل جباة الضرائب على توجيه عمليات الشراء باتجاه المصادر المتنوعة داخل المحافظة لتنشيط سوق العمل والصناعة.

د/6- مشروع "أسهم العدالة" (مشروع لتوزيع الثروة عبر مساعدات حكومية):

- 1- يحتاج مشروع "أسهم العدالة" إلى مراجعة شاملة لزيادة حصص الطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود، في مقابل خفض أو إلغاء حصص الطبقات الثرية وذات الدخل المرتفع؛ وذلك بحكم التحولات التي طرأت على الأوضاع المعيشية والاقتصادية لأهالي المحافظة، بالمقارنة مع تاريخ تنفيذ حصة العدالة الذي يعود إلى ثمان سنوات.
- 2- مراجعة ودراسة عمل شركات الاستثمار لمشروع "أسهم العدالة" في المحافظة. حيث أن التحقيق الأولي عن عمل هذه الشركات، يبين ليس فقط عدم استثمارها في مجالات إنتاجية، بل قيامها بعمليات رشوي ومضاربات عقارية، ما أكسبها ثروات طائلة نتيجة عملها المخالف للخطط المتفق عليها.

3- الرقابة على تحصيل الأموال الناتجة عن تخصيص نسبة عالية من الأرباح للمدراء بسبب ارتفاع معدل التضخم.

4- الرقابة على جلسات ومحاضر جلسات مجالس إدارات الشركات، لمنع مخالفتها للأطر القانونية. ما يؤدي إلى عدم إرسال تقارير شكلية وغير واقعية عن طبيعة عمل هذه الشركات.

5- مراجعة الأداء الإداري للشركات سألقة الذكر -إذ إن الأموال المخصصة هي من أموال الشعب-، وتشريع قوانين تسهّل تنفيذ هذه المشاريع بما يسمح بمرود مالي للمساهمين ومراقبة المنفذين.

6- تحذير المناطق المحرومة والهامشية من شراء أسهم الشركات غير الراجعة.

د/7 البلديات:

1- مكافحة الأسباب المخلة بالأمن في الشوارع في الساعات المزدحمة (طمر الحفر، ترسيم الشوارع، إقامة الأسيجة اللازمة... الخ).

2- دفع تعويضات للأفراد الذين يتعرضون لخسائر مختلفة نتيجة إهمال البلديات إبان أداء عملها، بالإضافة إلى إيجاد آليات مناسبة لتلبية مطالب المواطنين في هذا الصدد.

3- بناء مواقف السيارات في المناطق المركزية للمدن خاصة في مدينة الأهواز.

4- مكافحة الأسباب الباعثة على الحرمان: من خلال العمل على تطوير شبكة النقل العام والخاص والمواصلات على مستوى المحافظة خاصة المناطق المستهدفة، وخلق مزيد من فرص العمل في مجال إعادة تأهيل الطرق والمواصلات والتخطيط المدني، ورفع جودة الخدمات المقدمة في مجال الطرق والمواصلات، والاستفادة من إمكانيات منطقة أروند الحرة (شط العرب) التي تعتبر من العوامل الأساسية لتطوير القطاع الاقتصادي والأمني والمجمعي، مما يحتم زيادةً في الصلاحيات التنفيذية للمحافظ.

5- إعطاء الأولوية لحل أزمة المناطق الهامشية في المدن الكبيرة.

6- إيجاد نشاطات شبابية مناسبة مثل: منتجعات التزلج وسباق الدراجات... الخ.

7- زيادة عدد الحدائق والمنتزهات لتعزيز الشعور بالراحة والترفيه.

8- إيجاد الإضاءة اللازمة في أرجاء المدينة.

9- تحديث البنى التحتية المتقدمة في المدن.

10- التوزيع العادل والمتوازن للمرافق الترفيهية والثقافية بين المدن، مثل: زيادة المساحات الخضراء والنوادي الرياضية... الخ.

11- إعادة دمج المناطق المهمشة بمركز المدينة.

12- تأسيس إدارة شاملة للمدينة في سياق الهندسة المجتمعية.

13- تخليد الشخصيات التاريخية والمؤثرة في المحافظة، بواسطة البلديات عبر إحياء ذكراهم بشكل سنوي. إلى جانب إظهار التنوع الثقافي والقومي عبر التعريف بنخب القوميات المختلفة، وذلك بالتعاون مع الدائرة العامة للأمور المدنية في المحافظة.

هـ- آليات التنفيذ في المجال الأمني:

من ممكن تطبيق القواعد التالية من خلال التعاون مع أعضاء المجمع الاستخباراتي:

1- تحديد ومواجهة المجموعات والمنظمات التي ترتكب جرائم منظمة، وتكون مرتبطة مع جهات أجنبية، خصوصاً في المناطق المستهدفة.

2- تحديد ومواجهة المجاميع المعادية للثورة والمرّوجة للأفكار الوهابية في المناطق المستهدفة.

3- مكافحة الفساد والمظاهر المخلة بالأمن في الدوائر والمؤسسات الحكومية.

4- مكافحة ظاهرة حيازة وتهريب الأسلحة غير المرخصة.

5- ضبط ومراقبة زيارات الأجانب للمحافظة.

6- مواجهة ظاهرة انتهاك القوانين من قبل بعض المسؤولين.

7- معاقبة الناشطين القوميين والتيارات والأحزاب السياسية التي ترفع شعارات قومية.

8- العمل على تمتين علاقة الثقة بين الشعب والأجهزة الأمنية المختلفة.

9- الاستفادة من الشخصيات المتنفذة من سادات (من نسل أهل البيت) وشيوخ عشائر وكتّاب وباقي

المواطنين، لمواجهة التيارات الانفصالية والوهابية. بالإضافة إلى بناء علاقة دائمة مع رجال الدين

العرب والنخبة المؤمنة بالثورة الإسلامية ومؤسس الجمهورية الإسلامية الإمام خميني (ره) والمرشد

الأعلى علي خامنئي (دام ظله).

10- الاستجابة للمطالب القومية الشرعية ضمن دستور الجمهورية الإسلامية لتعزيز الوحدة الوطنية.

- 11- كتابة تقارير عن النشاطات الإرهابية والمسلحة للجماعات الانفصالية في المنفى، ومحاولة تقديم شكاوى ضدهم في المحاكم الدولية.
- 12- ضرورة الاستمرار في الأعمال الثقافية والدينية والدعوية في المحافظة.
- 13- مكافحة علاقات التعاون والتنسيق بين التيارات القومية المتطرفة في الداخل والخارج.
- 14- اتباع إجراءات قانونية وقضائية مجدية لضبط أنشطة المجموعات المعادية للثورة.
- 15- ضرورة الوجود الدائم للشرطة والقوى الأمنية في البؤر الحاضنة للتيارات المعادية للثورة.
- 16- مراقبة العناصر الأجنبية التي تدخل البلاد ومحافظة خوزستان على وجه التحديد، عبر طرق دبلوماسية وقانونية.
- 17- ضبط الحدود، والعمل على جمع الأسلحة غير المرخصة في المحافظة.
- 18- رفع دعاوى قانونية لدى المحاكم الوطنية والدولية، من قبل أسر وضحايا الأعمال الإرهابية الناجمة عن أنشطة جماعات إرهابية في المنفى.
- 19- إقامة مهرجانات وندوات سنوية تحت عنوان وحدة القوميات على مستوى المحافظة.
- 20- تحسين وضع السجون ومراكز الاحتجاز والإصلاح ومراقبة المفرج عنهم.
- 21- ضرورة ضبط الحدود على نحو صارم من قبل حراس الحدود وجيش الجمهورية الإسلامية في إيران. إذ إن المشكلات الحدودية تقف وراء الكثير من القضايا الأمنية.
- 22- أن يبادر مدراء ومسؤولو المحافظة بإعداد برامج مناسبة تستهدف لفت انتباه وزارة الخارجية لقضية حدود المحافظة.

قيادة حرس الثورة في المحافظة

- 1- رفع المستوى الثقافي العام من خلال نشر العلوم الدينية والمذهبية في مقرات الباسيج.
- 2- تعزيز وتوطيد العلاقة بين مقرات الباسيج والحوزات الدينية ورجال الدين.
- 3- الاستفادة من الشخصيات الثقافية المشهورة والمعروفة داخل المدارس ومقرات باسيج المساجد لاحتواء تداعيات الثقافة العشائرية والعدائية.
- 4- تكثيف تواجد أعضاء "هيئة باسيج طلبة وأساتذة المدارس والجامعات" في الجامعات والمراكز العلمية، للعمل على تعريف قيم الثورة والجمهورية الإسلامية للطلبة والباحثين والأساتذة.
- 5- تفعيل مقرات الباسيج في المناطق المحرومة، خصوصاً تلك التي تعجّ بحدوث الجرائم من خلال "مشروع صالحين".
- 6- تكثيف تواجد الباسيج والحرس الثوري في المناطق الهامشية، لمواجهة المجرمين والمخلين بالأمن.
- 7- أن يعمل الحرس الثوري على استغلال مكانة شيوخ ووجهاء القبائل لتمتين اللحمة الوطنية في مناسبات العشائر أو القوميات في المحافظة.
- 8- زيادة مقرات الباسيج لإقامة برامج ثقافية في المناطق المستهدفة وجذب شباب من تلك المناطق، بهدف صيانة الأمن وتحقيق الاستقرار.
- 9- فيما يتعلق بأعمال مجلس الثقافة العامة، يزور مسؤولو وقادة "هيئة باسيج الطلبة" السكن الطلابي للإجابة على الأسئلة المرتبطة بالشبهات الدينية والمذهبية.

قيادة الشرطة في المحافظة

- 1- توفير الدعم الفني واللوجستي -خصوصاً دعم برامج تنمية الموارد البشرية- بالاعتماد على أحدث الوسائل التقنية.
- 2- تعليم مبادئ علم النفس وعلم الاجتماع لقوى الشرطة، خصوصاً أثناء الخدمة.
- 3- زيادة الأقسام المعنية بتقديم استشارات حول المسائل الاجتماعية، في مخافر ومراكز الشرطة.
- 4- تعامل الشرطة وفق صيغ تأهيلية وإصلاحية، مع الأشخاص الذين ليس لديهم سوابق إجرامية.

- 5- إعطاء الأولوية للوقاية من المخالفات المرورية.
- 6- وجود الشرطة المستمر في المناطق التي تعجّ بالبلطجية والعصابات.
- 7- الحث على المشاركة الشعبية -تحديداً الشباب- في حفظ الأمن واستتبابه.
- 8- العمل على كسب ثقة الناس، كعامل أساسي في توفير استمرار الأمن في المستقبل.
- 9- تعزيز وجود الشرطة لحماية حقوق المرأة.
- 10- العمل على حل المشكلات المعيشية لموظفي ومنتسبي الشرطة.
- 11- إعداد دورات تعليمية لعامة الناس، للمواجهة والتعامل مع حالات السرقة.
- 12- تشكيل لجان علمية وتقنية لحل مشكلات المناطق التي تنتشر فيها الجرائم.
- 13- إقامة علاقات مع المجتمع الدولي وشرطة الدول، بغية الاطلاع على ما توصلت إليه آخر علوم الشرطة وقضايا ضبط الأمن.
- 14- الاستفادة من الطاقات الأكاديمية لبناء استراتيجيات وبرامج للأمن.
- 15- الحد من ظاهرة إطلاق النار في المناسبات المختلفة.
- 16- السرعة في تنفيذ المهام.
- 17- العمل بشكل مستمر على تجميع المجرمين والمدمنين والمتسولين... الخ، من المدينة.
- 18- زيادة مراكز ودوريات الشرطة.
- 19- الرقابة على أعمال الحرس الليلي الذي يحفظ أمن أحياء المدن.
- 20- تغيير تعامل مراكز الشرطة والأمن بشكل كلي، مع الأمراض والمشاكل الاجتماعية.
- 21- تشكيل لجنة مكونة من أعضاء الشرطة ومؤسسة الثقافة والإرشاد الإسلامي والهيئات النقابية، تشرف على إنتاج وتوزيع شكل ملابس الشرطة، على نحو تكون متلائمة مع العادات الاجتماعية لتجنب الصدام المباشر مع الناس.
- 22- وضع كاميرات مراقبة في المناطق المستهدفة.

ميزانية الخطة: وضع مشروع الموازنة من قبل لجنة الموازنة والتخطيط في المحافظة

- 1- سعي المدراء والمسؤولين في المحافظة، إلى تحصيل نسبة اثنين من الألف، من ريع بيع النفط - الخاصة بالمناطق المحرومة الغنية بالنفط والغاز-، عبر متابعة هذا الموضوع في مجلس أمن الدولة والمجلس الأعلى للأمن القومي. حيث يجري تخصيص جزء منها لهذا المشروع.
- 2- أن يقوم المجلس الأعلى للأمن القومي ومجلس أمن الدولة على رصد اعتماد محدد ضمن الموازنة السنوية العامة للدولة لهذا المشروع.
- 3- بناء على القرارات الحكومية الصادرة، يقوم مجلس أمن الدولة بالطلب من المجلس الأعلى للأمن القومي بأن تُخصّص نسبة 2% من أرباح شركات النفط والغاز والبتروكيماويات لتحديث وتنمية المناطق المستهدفة.
- 4- إلزام قطاع صناعة النفط ومصافي التكرير بدفع الضرائب جراء التلوث البيئي الناجم عن نشاطات هذا القطاع في المحافظة، من خلال متابعة مدراء ومسؤولي المحافظة باتباع الخطوات اللازمة المؤدية لاستصدار قرارات حكومية في هذا الشأن. إذ يصار إلى صرف هذه الأموال في تنمية وتطوير المناطق المستهدفة.
- 5- يجري تأمين جزء من ميزانية المشروع عبر ضرائب الشركات الحكومية المحلية، التي تقوم دائرة الضرائب في المحافظة بجبايتها.
- 6- أن يُلزم المجلس الأعلى للأمن القومي ومجلس أمن الدولة مؤسسة ارونند الحرة بدفع مبلغ مئة مليار ريال سنوياً ولمدة خمس سنوات، لتنفيذ هذا المشروع.
- 7- تخصص وزارة الداخلية جزءاً من موازنتها الثقافية والعمرانية والأمنية، لإنجاز "مشروع غدیر" خوزستان.

آليات تقييم الخطة

- أن تجتمع كل لجان الخطة في المحافظة بمعدل مرة في الشهر، لمتابعة ومناقشة مسار تنفيذ الخطة.
- أن تقوم لجان الخطة في المحافظة كل ثلاثة أشهر بعرض تقييم كلي لأداء الأجهزة التنفيذية والمؤسسات المنخرطة في المشروع، من خلال تحديد الإخفاقات والنجاحات، وما يترتب على ذلك من توصيات واقتراحات مناسبة.
- أن تعتمد سكرتارية المحافظة إلى إرسال تقارير دورية عن طبيعة عمل لجان الخطة في المحافظة، إلى السكرتارية المركزية للخطة في العاصمة.
- أن يعقد المجلس الإستراتيجي للمحافظة جلسة، كل ستة أشهر، يقوم خلالها المحافظ بعرض تقرير عام حول سير تنفيذ الخطة، وأهم التحديات والمشكلات التي تواجه سير تنفيذ الخطة.

ملاحظات

- نظراً لإمكانية تطبيق خطط وبرامج متعددة في فترات زمنية مختلفة، نوصي بتطبيق هذه الخطة بعد الاتفاق النهائي عليها وأخذ الملاحظات بعين الإعتبار، خلال ثلاث إلى خمس سنوات، وبأحسن طريقة ممكنة.
- بسبب أن عنوان "الخطة الأمنية الشاملة للمحافظة" لهذا النص، كان من الممكن أن يخلق حساسيات تدل على وجود عدم استقرار أمني في المحافظة، تمّ إقتراح تغييره إلى "مشروع غدیر الشامل للمحافظة" في جلسة بتاريخ 1392/7/22 (2013/10/14)، وذلك بحضور السيد عبداللهي مستشار وزارة الداخلية لشؤون الشرطة والأمن، والذي جرى الموافقة عليه.
- في جلسة لمجلس أمن الدولة بتاريخ 1393/2/7 (2014/4/27) برئاسة وزير الداخلية السيد رحمانی فضلي طرحت مسألة العنوان مرة ثانية، فتغير بشكل نهائي إلى "المشروع الشامل للتمية المستدامة في محافظة خوزستان".